شبكة فلسطين التربوية

تخصص مالية 2015/9/9

بسم الله الرحمن الرحيم

State of Palestine
Ministry of Education & Higher Education

دولة فلسطين
وزارة التربية والتعليم العالي

امتحان المتقدمين لوظائف التعليمية: (علوم مالية) / رمز الامتحان (12)، عدد صفحات الامتحان (5)

اسم المتقدم:	رقم الهوية:	رقم طلب المتقدم:

عزيزي المتقدم: يتكون الامتحان من خمسين فقرة من نوع الاختيار من متعدد، يرجى الإجابة عنها جميعاً بوضع إشارة (X) داخل المستطيل الذي يحمل رمز الإجابة الصحيحة في نموذج الإجابة.

س1: إذا علمت أن ربحية كل دينار مستثمر في مشروع استثماري بلغت (1.02)، وأن مجموع القيمة الحالية للتدفقات الداخلة (20500) دينار، في حين مجموع التدفقات الداخلة هي(24500) دينار، لذا فإن الاستثمار الأولي له بالدينار يساوي تقريباً:

أ) 20098 . ب) 2419.5 . ج) 24990 . د) 20910 .

س2: أسلوب التقييم للمشاريع الاستثمارية والتي يتغلب على مشكلة اختلاف الحجم بين المشروعات، هو:

أ) فترة الاسترداد. ب) صافي القيمة الحالية. ج) مؤشر الربحية. د) معامل الاختلاف.

س3: لا يستخدم صافي الدخل المحاسبي في تقييم المشاريع الاستثمارية؛ وذلك لأنه:

أ) يحوي بعض البنود النقدية. ب) يتجاهل القيمة الزمنية للنقود. ج) سهل في الحساب. د) يعتمد على الأساس النقدي.

س4: أصدرت شركة م.ع.م أسهماً ممتازة مجمعة للأرباح، عددها 20000 سهم، بقيمة اسمية (100) دينار، وبنسبة توزيع (10%)، وحققت الشركة خسائر قيمتها (40000) دينار في عام 2010م ، في حين عام 2011م، حققت أرباحاً قيمتها (50000) دينار، لذا فإن مقدار ما سيحصل عليه حامل السهم من الأرباح عن السهم الواحد عام 2011م هو:

أ) 20 ديناراً. ب) 10 دنانير. ج) 2.5 دينار. د) 0.5 دينار.

س5: إذا كان عدد الأسهم العادية في إحدى الشركات المساهمة العامة 250000 سهم، وكانت حقوق المساهمين العاديين 450000 دينار، في حين أن حقوق حملة الأسهم الممتازة 2000 دينار، لذا فإن القيمة الدفترية للسهم العادي بالدينار، هي:

أ) 0.5 . ب) 1.8 . ج) 0.8 . د) 1.6

س6: أصدرت إحدى الشركات المساهمة العامة أسهماً قابلة للتحويل إلى أسهم عادية، معدل التحويل (7) أسهم عادية مقابل كل سهم ممتاز، سعر السهم العادي في السوق يساوي (6) دنانير، في حين سعر السهم الممتاز في السوق أصبح (30) ديناراً، لذا فإن مقدار ربح المستثمر في كل سهم ممتاز يتم تحويله، هو:

أ) 42 ديناراً. ب) 12 دينار. ج) 72 دينار. د) 210 دنانير.

س7: تبقى السندات تصدر بخصم إصدار، ما دام معدل الفائدة الاسمي لها:

أ) أكبر من معدل الفائدة السوقي. ب) أقل من معدل الفائدة المتوقع.

ج) أقل من معدل الفائدة السوقي. د) أكبر من معدل الفائدة المتوقع.

س8: تبقى القيمة الحقيقية للسند تساوي القيمة الاسمية له، ما دام معدل الفائدة:

أ) الاسمي أكبر من السوقي. ب) السوقي أكبر من الاسمي .

ج) الاسمي يساوي السوقي. د) السوقي أكبر أو يساوي العائد المطلوب.

س9: احدى أدوات سوق رأس المال والتي تعد أداة دين، هي:

أ) الأسهم . ب) الأسهم الممتازة وأذونات الخزينة. ج) السندات. د) أذونات الخزينة والسندات.

س10: قيمة الورقة المالية التي لا يمكن أن يتفق المستثمرون عليها، هي القيمة:

أ) السوقية. ب) الحقيقية. ج) الدفترية. د) الاسمية.

ابو رجار ابو

98-250330

شبكة فلسطين التربوية

شبكة فلسطين التربوية

س11: باعت شركة مساهمة عامة أصل من أصولها بقيمة (29000) دينار خلال مدة استمرت 100 يوم، علماً أن قيمته في السوق تقدر بـ(29100) دينار تقريباً، يمكن القول أن هذا الأصل يتمتع بصفة السيولة في المحاسبة على اعتبار أنه:

أ) بيع بسرعة. ب) تم تحويله بسرعة إلى نقدية. ج) بيع بسرعة وحقق ربحاً. د) بيع بسرعة وبالسعر الدارج.

س12: بلغت إلتزامات شركة م.ع.م (200000) دينار، في حين بلغت إيرادات بيع مختلف أصولها (700000) دينار، وتم تحصيل مبلغ (100000) دينار من المدينون، وبلغ عدد الأسهم العادية في الشركة (400000) سهم؛ لذا فإن قيمة التصفية للسهم العادي الواحد، تساوي:

أ) 1.5 دينار. ب) 2 دينار. ج) 1.75 دينار. د) 2.5 دينار.

س13: القيد المحاسبي المتعلق بإقفال خسائر التصفية عند تصفية شركات التضامن، هو:

أ) من ح/ رأس المال: الشريك أ ، الشريك ب . إلى ح/ التصفية.

ب) من ح/ التصفية. إلى ح/ رأس المال: الشريك أ ، الشريك ب .

ج) من ح/ رأس المال: الشريك أ ، الشريك ب . إلى ح/ بنك التصفية.

د) من ح/ بنك التصفية. إلى ح/ التصفية.

س14: القيد المحاسبي المتعلق بتحويل خسائر التصفية في الشركة المساهمة العامة، هو:

أ) من ح/ بنك التصفية. إلى مذكورين: ح/ المساهمين. ح/ دائرة ضريبة الدخل.

ب) من مذكورين: ح/ المساهمين. ح/ دائرة ضريبة الدخل. إلى ح/ التصفية.

ج) من ح/ المساهمين. إلى ح/ التصفية.

د) من ح/ المساهمين. إلى ح/ بنك التصفية.

س15: شركة مساهمة خاصة محدودة المسؤولية، أرادت تقديم طلب للتحول إلى شكل آخر من الشركات؛ تفادياً للانقضاء، وبصفتك مراقب الشركات، فإنك تعطي مندوبها طلب التحول لشركة:

أ) مساهمة عامة. ب) توصية بالأسهم. ج) محاصة. د) توصية بسيطة.

س16: متعهد التغطية، في عملية اكتتاب الشركات المساهمة العامة، من واجبه شراء ما تبقى من الأسهم المطروحة؛ لإكمال التغطية لرأس المال ليصل إلى:

أ) ثلثي رأس المال. ب) نصف رأس المال. ج) ثلثي رأس المال على الأقل. د) نصف رأس المال على الأقل.

س17: أثناء عملية التصفية لشركة تضامن، تنازلت الشركة عن مبلغ (200) دينار من الديون التي لها على إحدى المدينين، وعليه:

أ) لا يتم تسجيل أي قيد محاسبي بذلك. ب) 200 من ح/ التصفية. 200 إلى ح/ ذمم المدينة.

ج) 200 من ح/ ذمم المدينة. 200 إلى ح/ التصفية. د) 200 من ح/ رأس مال الشركاء. 200 إلى ح/ التصفية.

س18: واحداً مما يأتي لا يعد مخالفاً لمبادئ المحاسبة الدولية في ترويسة قوائم الدخل في البنوك:

أ) قائمة الدخل في السنة المنتهية في 2000/12/31 ب) قائمة الدخل في 2000/12/31

ج) قائمة الدخل حتى 2000/3/31 د) قائمة الدخل عن الأسبوع العاشر المنتهي في 2000/3/31

س19: من المبررات التي يسوقها البنك كشركة مساهمة عامة لعدم رغبته في إدراج أسهمه في سوق مالية منظمة، هو:

أ) شروط الإدراج السهلة، مما يمكن أي شركة الدخول للسوق. ب) الرغبة لدى البنك في توسيع دائرة ملكيته بشكل كبير.

ج) الرغبة في نشر المعلومات التي يلزم نشرها كشرط للإدراج. د) دفع البنك رسوم كبيرة، مقابل الإدراج.

س20: الخاصية التي تؤكد على انتفاء العامل الشخصي في البنك باعتباره شركة مساهمة عامة، هي:

أ) طرح أسهمه للاكتتاب العام. ب) استمرارية الشركة(البنك).

ج) فصل الملكية عن الإدارة. د) المسؤولية المحدودة للمساهمين فيه.

شبكة فلسطين التربوية

شبكة فلسطين التربوية

س21: في 1/1/ 2015م، أخطر البنك العربي شركة الإسمنت الفلسطينية(م.ع.م)، أن جميع حملة السندات والتي أصدرت قبل (10) سنوات، البالغ عددها (400) سند، بقيمة اسمية (10) دنانير للسند الواحد، وبفائدة (15%) سنوياً، قد تقدموا لاستلام مستحقاتهم في تاريخ الاستحقاق؛ لذا فإن قيد إثبات قرار رد قرض السندات، هو:

أ) 4000 من ح/ قرض السندات 4000 إلى ح/ حملة السندات.

ب) 4060 من ح/ قرض السندات 4060 إلى ح/ حملة السندات.

ج) 4000 من ح/ حملة السندات. 4000 إلى ح/ البنك العربي.

د) 4060 من ح/ حملة السندات. 4060 إلى ح/ البنك العربي.

س22: المصدر الرئيس لتمويل المصرف التجاري، هو:

أ) ودائع العملاء. ب) البنوك التجارية الأخرى. ج) الهيئات الدولية. د) احتياطياته.

س23: اشترك أحمد في مشروع مضاربة مع البنك الإسلامي الفلسطيني، بحيث يتقاسمان خلاله الأرباح بالتساوي، ولكن المشروع خسر ما نسبته (70%) من رأس المال البالغ(50000) دينار؛ لذا فإن مقدار ما يخسره أحمد، هو:

أ) 35000 دينار. ب) 17500 دينار. ج) 50000 دينار. د) 25000 دينار.

س24: دفع مصروف التأمين المدفوع مقدماً في بداية السنة والبالغ 2400 دينار نقداً عن سنتين، ولدى مراجعة عقد التأمين، تبين أن مصاريف التأمين الشهرية (100) دينار؛ لذا فإن القيد المحاسبي المتعلق بتسوية هذه المصاريف، هو:

أ) 1200 من ح/ م. التأمين. 1200 إلى ح/ م. التأمين المدفوع مقدماً.

ب) 1200 من ح/ م. التأمين المدفوع مقدماً. 1200 إلى ح/ م. التأمين.

ج) 1200 من ح/ م. التأمين المدفوع مقدماً. 1200 إلى ح/ النقدية.

د) 1200 من ح/ النقدية. 1200 إلى ح/ م. التأمين المدفوع مقدماً.

س25 : يحول صافي التدفق النقدي بعد الضريبة، إلى صافي الربح بعد الضريبة؛ من خلال:

أ) جمع الضريبة له. ب) طرح الضريبة منه. ج) جمع الاستهلاك له. د) طرح الاستهلاك منه.

س26: اشترى تاجر بضاعة بقيمة (5000) دينار، وحرر للمورد شيك، لكنه قام بوضع خطين متوازيين بقلم الحبر على صدر الشيك؛ لذا يمكن القول أن الدافع لسلوك هذا التاجر كان:

أ) منع المستفيد من أخذ قيمة الشيك من الساحب. ب) إلغاء الشيك، حيث أن قيمة المبيعات من البضاعة محل خلاف.

ج) التسهيل على المستفيد لصرف الشيك بسرعة. د) منع البنك من دفع قيمة الشيك نقداً.

س27: بلغ قسط الاستهلاك السنوي الثابت لآلة 200 دينار، وبلغت تكلفتها 4000 دينار، ومن المتوقع أن تترك نفاية بقيمة (500) دينار؛ لذا فإن العمر الإنتاجي للأصل يقدر بـ :

أ) 17.5 سنة. ب) 20 سنة. ج) 22.5 سنة. د) 2.5 سنة.

س28: يأخذ بعين الاعتبار الخسارة المتوقعة للمشاريع الربحية تمسكاً مع مبدأ:

أ) الحيطة والحذر. ب) المقابلة. ج) الاستمرارية. د) الثبات.

س29: العملية التي تؤثر على توازن ميزان المراجعة، هي:

أ) تسجيل مبلغ بدلاً من حساب مصروف الإيجار، سجل في حساب الأجور.

ب) تسجيل مبلغ بدلاً من حساب العدد والأدوات، سجل في حساب المشتريات.

ج) تسجيل مبلغ بدلاً من حساب المبيعات، في حساب المشتريات.

د) تسجيل مبلغ في حساب إيراد خدمات، بدلاً من التسجيل في حساب المبيعات.

شبكة فلسطين التربوية

شبكة فلسطين التربوية

س30: محاسب ظهر لديه خطأ مرة بفارق 63 دينارا، وأخرى بفارق 27 دينارا، وبصفتك مدقق حسابات، فإن الخطأ يكون الأول وهذة ناتج عن:

أ) جعل في الأصول المحاسبية ب) عكس مبلغ عند الترحيل.

ج) طرح مبلغ والأصل أن يجمعه. د) جمع مبلغ والأصل أن يطرحه.

س31: نقل محاسب بياناته من واقع المستندات المؤيدة، وسجل قيوده المحاسبية ورحلها بصورة صحيحة وكاملة إلى دفتر الأستاذ، وكان مجموع الجانب المدين للحسابات (25000) دينار، لذا فإن الرصيد الكلي لكل الحسابات في دفتر الأستاذ، هو:

أ) 25000 دينار (مدين). ب) 25000 دينار (دائن). ج) لا يمكن استخراجه. د) صفر.

س32: إذا كانت الضريبة المدفوعة في شهر شباط تساوي (15000) دينار، كان نتيجها بخصم هذا الشهر، وأن الباقي تكملة لمستحقات ضريبية عن شهر كانون الثاني، في حين بلغ مجموع قيمة الدخل الشهري الخاضع للضريبة بالدينار يساوي (50000) دينار، لذا فإن معدل ضريبة الدخل، يساوي:

أ) 20%. ب) 15 %. ج) 30%. د) 33.3%.

س33: بتاريخ 2014/1/1 قام محاسب شركة ما بدفع مقدم لضريبة الدخل بقيمة 20000 دينار، فإذا علمت أن معدل ضريبة الدخل 10% ، وكانت قيمة الضرائب المتأخرة على الشركة (5800) دينار، حتى تاريخ 2014/7/1 ، لذا فإن مجموع الدخول الشهرية لموظفي الشركة الخاضعة للضريبة حتى تاريخ 2014/7/1 ، هو:

أ) 258000 دينار. ب) 25800 دينار. ج) 5800 دينار. د) 43000 دينار.

س34: يرجع وجود أكثر من توقيع على مستند صرف النفقات الحكومية إلى:

أ) وجود أكثر من جهة مستفيدة من هذا الصرف. ب) تعدد النسخ التي يتم بها هذا المستند.

ج) المحاسب ونظام الرقابة المالية. د) تأكيد مطابقته للتشريعات المالية.

س35: تعرف الإيرادات في مجال المحاسبة الحكومية، على أنها الزيادة في الموارد المالية:

أ) أيا كان مصدرها. ب) من التحويلات الداخلية والمحصل من القروض.

ج) باستثناء التحويلات الداخلية والمحصل من القروض. د) باستثناء التحويلات الداخلية والتحويلات الخارجية.

س36 : تسمى الإيراد العام الذي تتدولة نظير قيامها بعمل عام قصد به المصلحة العامة، ولكنه عاد على الأفراد بمنفعة خاصة:

أ) الضرائب. ب) الرسوم. ج) الدومين. د) الاتاوات.

س37: بصفتك مدقق حسابات لدائرة حكومية، فإن القاعدة التي لا تجنب الحكومة الخطأ ولا تقلل من احتمالات الإسراف في النفقة العامة، هي قاعدة:

أ) السنوية. ب) الوحدة. ج) العمومية والشمولية. د) التخصيص.

س38: إذا علمت أن الاحتياجات النقدية (النقص) لإحدى الشركات (4000) دينار، مما تضطر الشركة الحصول على نقدية من مصادر أخرى بكلفة تمويل (200) دينار، وقدرت تكلفة الفرصة الناتجة عن وجود فائض نقدي غير مستثمر بمقدار (2%)، لذا فإن الحجم الأمثل للرصيد النقدي السنوي، يساوي:

أ) 8944.27 دينار. ب) 6324.55 دينار. ج) 6164.44 دينار. د) 3162.27 دينار.

س39: يمكن تحويل صافي الربح المحاسبي إلى تدفق نقدي للمشروع الاستثماري، من خلال:

أ) إضافة الاستهلاك إليه. ب) إضافة رأس المال العامل إليه. ج) خصم الضريبة منه. د) إضافة الضريبة إليه.

س40: إذا علمت أن التدفقات النقدية لمشار حجر كانت (120000) دينار، قيمتها الحالية (103840) دينار، وأن التدفقات النقدية الخارجة له (104000) دينار، قيمتها الحالية (96000) دينار، لذا فإن الرقم القياسي للربحية يساوي:

أ) 115%. ب) 108.16 %. ج) 125 %. د) 99.8 %.

شبكة فلسطين التربوية

شبكة فلسطين التربوية

س41: بتاريخ 1/1/ 2015، باعت شركة نيروخ للفيلات مجموعة من المنازل إلى عيسى بمبلغ (1000) دينار، تسليم محلاتنا، بخصم تجاري(2%)، وبخصم نقدي بالشرط الآتي:(10/5 صافي 30)، وسددت الشركة مبلغ (50) دينار أجرة نقل، وفي اليوم التالي: رد عيسى جزء من المنازل بقيمة (200) دينار، وسدد المستحق عليه نقداً، لذا فإن مبلغ الخصم المسموح به، هو:

أ) 36.5 دينار. ب) 40 دينارا. ج) 49 دينارا. د) 39 دينارا.

س42: اقترض تحسين مبلغ (1000) دينار من أحد البنوك الفلسطينية، لتعمير قطعة أرض لديه، وتعهد بسداد المبلغ بعد (10) شهور، وتقاضى البنك فائدة بسيطة(10%) سنوياً، وعمولة(20) دينار، وتأمين(10) دنانير، خصمت جميعها من مبلغ القرض، لذا فإن معدل الفائدة الفعلي الذي حققه البنك، هو:

أ) 12.78 %. ب) 15.33% ج) 4.06%. د) 17.59%

س43: واحد مما يأتي ليس من الأمور المنظمة بشهادة المنشأ، وهو:

أ) تصدر عن الغرفة التجارية والصناعية في بلد المصدر. ب) تبين مصدر البضاعة ومكان صنعها.

ج) شهادة تبين وزن البضاعة المبيعة. د) تصدق من سفارة بلد المستورد الموجودة في بلد المستفيد.

س44: اشترى عدنان بضاعة من إحدى المؤسسات التجارية على نظام التقسيط بمبلغ 12000 دينار ولمدة (4) سنوات، فإذا علمت أن قيمة القسط هي 500 دينار تدفع كل شهرين، لذا فإن عدد الأقساط التي سيدفعها عدنان، هو:

أ) 6 أقساط. ب) 18 قسطاً. ج) 24 قسطاً. د) 48 قسطاً.

س45: المعنى المرادف للمصطلح (liquidation)، هو:

أ) التصفية. ب) السيولة. ج) البيع. د) الإعسار المالي.

س46: عند طرح المعلم الأسئلة الصفية التعليمية، وكان السؤال من مستوى الاستدلال، فتنمية مهارات التفكير لدى الطلبة، يجب الانتظار عليهم قبل استقبال الإجابات مدة يقدرها التربويون :

أ) من (5 – 7) ثوان. ب) من (1 – 3) ثوان. ج) 10 ثوان. د) 60 ثانية.

س47: كانت العلامات لعشرة طلاب على السؤال الثالث في الاختبار المقالي في العلوم المالية، والذي علامته القصوى تساوي (16) علامة، على النحو الآتي:(10، 12، 15، 16، 8، 7، 6، 11، 9، 10)، لذا فإن معدل الصعوبة لهذا السؤال، هي:

أ) 32.5%. ب) 65%. ج) 35%. د) 20%.

س48: إذا كان عدد الإجابات الخاطئة للفئة العليا من الطلبة على إحدى فقرات الاختبار هو (40) إجابة خاطئة، وكان عدد هذه الفئة (50) طالباً، في حين بلغ عدد الإجابات الخاطئة للفئة الدنيا على نفس الفقرة هو (15) إجابة خاطئة، وكان عدد هذه الفئة (50) طالباً، فإن قيمة معامل التمييز لهذه الفقرة هو :

أ) 50% - ب) 50% ج) 25% د) 25% -

س49: وزع المعلم أحمد على طلبته بعد شرحه للهدف التعليمي الأول المتعلق بحساب الفائدة العادية ورقة عمل، لذا تصنف هذه الورقة على أنها:

أ) علاجية. ب) ثنائية. ج) ختامية. د) تعليمية.

س50: كتب المعلم في مذكرة التحضير اليومي السؤال الآتي: ما رأيك في قضية شراء السيارات عن طريق البنوك الإسلامية؟ يعد هذا السؤال من مستوى:

أ) التطبيق. ب) التحليل. ج) التقويم. د) الفهم.

انتهت الأسئلة

شبكة فلسطين التربوية